

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



CENTRAL BANK OF SUDAN

Governor's Office

بنك السودان المركزي

مكتب المحافظ

التاريخ: ٥/ جمادي الثاني / ١٤٤٤ هـ

الموافق: ٢٩/ ديسمبر / ٢٠٢٢ م

النمرة: ب س م / م م / ٦

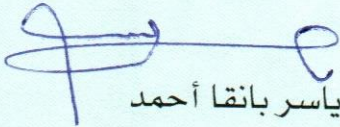
السيد / مدير عام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

الموضوع : سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٣ م

بالإشارة الى الموضوع أعلاه ، أرجو أن نرفق لكم سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٣ م وذلك للعمل بموجبها اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٣ م.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير،،،،،



ياسر بانقا أحمد

مدير المكتب التنفيذي

معنون للسادة

- مديري عموم المصارف العاملة بالبلاد
- مديري عموم شركات الصرافة
- مديري عموم مؤسسات وشركات التمويل الأصغر
- مديري عموم شركات التحاويل المالية
- مديري عموم شركات الايجارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



CENTRAL BANK OF SUDAN

Governor

بنك السودان المركزي

المحافظ

سياسات بنك السودان المركزي

للعام ٢٠٢٣

Tel : (+249-183)774419-780123 - Fax : (+249)183780273

P.O.Box: 313 Khartoum - Sudan

E-mail: governor@cbos.gov.sd



المحتويات:

- ٢ أولاً: مقدمة:
- ٢ ثانياً: مرجعيات السياسات:
- ٣ ثالثاً: أهداف السياسات:
- ٣ رابعاً: محاور السياسات:
- ٣ المحور الأول: الاستقرار النقدي:
- ٤ المحور الثاني: الاستقرار المالي:
- ٥ المحور الثالث: الشمول المالي:
- ٧ المحور الرابع: التمويل الأخضر:
- ٧ خامساً: موجّهات عامة:

خمس



أولاً: مقدمة:

تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٣ مستهدفةً تعزيز استدامة مرونة واستقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم، والاستمرار في التحرير التدريجي لسوق النقد الأجنبي، وبناء احتياطات خارجية. كما تهدف السياسات إلى تهيئة القطاع المصرفي والمالي للاندماج في النظام المالي العالمي، باستصحاب قضايا الحوكمة لرفع كفاءة المؤسسات المالية وزيادة الثقة في تعاملاتها وحماية حقوق العملاء وذلك من خلال إعادة الهيكلة وتقوية الجانب الإشرافي بتعزيز التحول من الرقابة المبنية على الإلتزام إلى الرقابة المبنية على المخاطر، وتحسين جودة وكفاءة وشمول وحداثة البيانات والإحصاءات والتقارير المختلفة التي يصدرها البنك المركزي. أيضاً تستهدف سياسات العام ٢٠٢٣ تشجيع التمويل المستدام والتمويل الأخضر كاستجابة لتحديات التغير والتكيف المناخي، وما يرتبط بهما من آثار على الاقتصاد الكلي بصفة عامة ومخاطر على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وتحديات للسياسة النقدية على وجه الخصوص.

ثانياً: مرجعيات السياسات:

تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٣ على المرجعيات التالية:

١. قانون بنك السودان المركزي لسنة ٢٠٠٢ تعديل سنة ٢٠١٢.
٢. قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة ٢٠٠٤.
٣. قانون التعديلات المتنوعة لسنة ٢٠٢١.
٤. تقييم أداء سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٢.
٥. برنامج التسهيل الائتماني الممدد (ECF) الموقع مع صندوق النقد الدولي.
٦. برامج التعاون النقدي للبنوك المركزية الأفريقية ودول الكوميسا.
٧. متطلبات نظم الدفع والتسويات الإقليمية الخاصة بالاتحاد الأفريقي والكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى.
٨. متطلبات تحرير تجارة الخدمات في المنطقة القارية الأفريقية الحرة ودول الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى ومنظمة التجارة الدولية.
٩. أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠٢٠-٢٠٢٤.



١٠. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
١١. متطلبات التحالف الدولي للشمول المالي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية- إعلان مايا سبتمبر ٢٠١١.
١٢. موجهاً ومؤشرات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٣.

ثالثاً: أهداف السياسات:

- تصدر سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٣ مستهدفةً الآتي:
١. تحقيق الاستقرار النقدي.
 ٢. المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.
 ٣. تعزيز الشمول المالي.
 ٤. تشجيع التمويل الأخضر.

رابعاً: محاور السياسات:

المحور الأول: الاستقرار النقدي:

١. تستهدف سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٣ تحقيق الاستقرار النقدي من خلال الآتي:

i استقرار المستوى العام للأسعار والنزول بمعدل التضخم إلى ٢٥٪ بنهاية العام، وذلك باستهداف نمو في القاعدة النقدية بمعدل ٢٧٪، ونمو في عرض النقود بمعدل ٢٨٪ بنهاية عام ٢٠٢٣م.

ii استدامة مرونة واستقرار سعر الصرف، والاستمرار في توحيد سوق النقد الأجنبي.

٢. يستخدم البنك الأدوات أدناه لإنفاذ السياسة النقدية:-

i الاحتياطي النقدي القانوني: نسبة ٢٠٪ من جملة الودائع الخاضعة للاحتياطي النقدي القانوني بالعملة المحلية والأجنبية (وتشمل الودائع الجارية والادخارية والهوامش على خطابات الاعتماد والضمان والودائع الأخرى عدا الودائع الاستثمارية).

ii عمليات السوق المفتوحة.

iii عمليات مبادلة وبيع وشراء النقد الأجنبي.

iv الإقناع الأدبي.

خمس



المحور الثاني: الاستقرار المالي:

تستهدف سياسات بنك السودان المركزي المساهمة في بناء نظام مصرفي ومالي مستقر قادر على امتصاص الصدمات وجذب وتخصيص الموارد المالية بكفاءة، بالإضافة إلى تحقيق سلامة واستقرار الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية وذلك بالعمل على تحقيق الآتي:

١. تكوين مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية قوية من خلال:-
 - i الإصلاح المصرفي.
 - ii رفع رؤوس أموال المصارف بما يحافظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المحددة من البنك المركزي بنسبة ١٢٪ كحد أدنى في أي وقت من الأوقات.
 - iii تشجيع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بإجراء عمليات الدمج والاستحواذ أو التصفية في حالة عدم الاستيفاء وذلك وفق الضوابط المنظمة.
 - iv الإلتزام بمتطلبات السيولة الكمية والتنوعية لمساعدة المصارف على إدارة مخاطر السيولة وفق الضوابط المنظمة.
 - v تقوية مراكز النقد الأجنبي بالمصارف وفق الضوابط المنظمة.
 - vi الإلتزام بالمتطلبات الرقابية والمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الأخرى وفقاً للضوابط المنظمة.
 - vii العمل على الخروج التدريجي لبنك السودان المركزي من المساهمة في رؤوس أموال المصارف التجارية وشركات ومؤسسات التمويل الأصغر.
٢. تبني السياسات الاحترازية الكلية من خلال:-
 - i تطوير الأطر والآليات والأدوات والمؤشرات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر النظامية.
 - ii تقوية وتفعيل الإطار المؤسسي والتنسيقي بين الجهات الرقابية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار المالي على المستوى الداخلي والخارجي.
٣. تبني الرقابة المبينة على المخاطر من خلال :-
 - i استكمال التحول من الرقابة المبينة على الإلتزام إلى الرقابة المبينة على المخاطر.



- ii تفعيل وتقوية أنظمة الحوكمة والضبط الداخلي وإدارات المخاطر والالتزام والمراجعة الداخلية للمصارف وفقاً للضوابط.
- iii إلزام المصارف بإجراء اختبارات الضغط كجزء من الإدارة الداخلية للمخاطر وفقاً للموجهات المصدرة.

٤. تقوية البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات بالآتي:

- i تهيئة البنى التحتية ومواءمتها للإرتباط الخارجى وإستيفاء المطلوبيات والمعايير الدولية المنظمة لنظم الدفع والتسوية.
- ii تفعيل استخدام الرقم المصرفي الأساسي (BBAN) فى المعاملات المصرفية الداخلية لتشجيع تسوية المعاملات باستخدام وسائل الدفع الأخرى خلاف التعامل النقدي.
- iii تعزيز الحماية والأمان والموثوقية لنظم الدفع وتعزيز الأمن السبرانى والالتزام بالمعايير الدولية المنظمة للدفع الإلكتروني.

٥. تعزيز عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح من خلال:

- i تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على نتائج التقييم الوطني للمخاطر.
- ii الإلتزام بتطبيق التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، والاستمرار في تطبيق المعايير الدولية بفعالية، بما يتوافق مع توصيات ومتطلبات مجموعة العمل المالي.
- iii تطوير واستخدام أنظمة فعالة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المحور الثالث: الشمول المالي:

تستهدف السياسات تعزيز البنية التحتية للشمول المالي لضمان وصول قطاعات كبيرة من السكان إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسهولة وكفاءة عالية وذلك بالعمل على الآتي :-

١. تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية من خلال:-

- i تسهيل الإجراءات المصرفية.
- ii زيادة تنوع وكفاءة الخدمات المصرفية والمنتجات المالية واستحداث وسائل وأدوات دفع آمنة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فيها.



iii التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الوكالة المصرفية (إنشاء شبكات وكلاء المصارف ووكلاء التمويل الأصغر).

iv تشجيع تقديم الخدمات المصرفية والمالية دون فروع مصرفية (Branchless Banking)، وإدخال تقنية تسجيل العملاء عن بعد (Remote Registration) أو أعرف عميلك إلكترونياً (e-KYC).

v نشر الوعي المصرفي والمالي والتقني لعملاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.

٢. تعزيز برامج التمويل الأصغر والصغير من خلال:-

i توظيف نسبة لا تقل عن ١٢٪ من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الأصغر والصغير سواءً بالتمويل المباشر أو بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والصغير أو عبر المحافظ المشتركة وفقاً للضوابط المنظمة.

ii تشجيع قيام الصناديق الاستثمارية عبر سلطة تنظيم أسواق المال لرفد قطاع التمويل الأصغر بمصادر تمويل إضافية.

iii الالتزام بنسب مؤشرات الأداء المالي والسلامة المالية الأخرى وفقاً للضوابط المنظمة.

iv زيادة فرص تمويل فئات المرأة وشرائح الشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب مهن الانتاج الزراعي والحيواني والحرفيين وجمعيات الخريجين والأشخاص ذوي الإعاقة.

v تشجيع المصارف على التوسع في استخدام ضمان وكالة ضمان التمويل الأصغر - تيسير.

٣. تقوية نظم وإجراءات حماية مستخدمي الخدمات المالية من خلال:-

i الالتزام بالأطر القانونية والتنظيمية لحماية مستخدمي الخدمات المالية.

ii زيادة فاعلية آليات فض المنازعات بين المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية)، وعمالها.

iii الالتزام بالمصداقية والشفافية والتوعية والتثقيف المالي.



المحور الرابع: التمويل الأخضر:

يستهدف المحور المساهمة في خلق بيئة مواتية للتمويل المستدام والتمويل الأخضر، والإستجابة لتحديات ومخاطر التغير المناخي وسياسات التكيف مع تغيرات المناخ، ووضع مبادئ حاكمة وأطر وموجهات للتمويل المستدام والتمويل الأخضر، ونشر وتشجيع مبادئ ومفاهيم الإستدامة المالية ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر عبر الآتي:

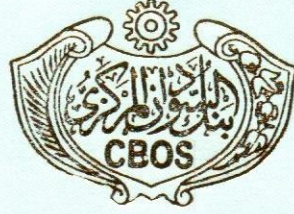
- i إدراج مبادئ الاستدامة والتمويل الأخضر في أنشطة المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- ii تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على ابتكار منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ذات الأثر المستدام والصديقة للبيئة.
- iii تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة مخاطر التغيرات المناخية والمخاطر المالية الأخرى في منتجات التمويل الأخضر والتحوط للمخاطر المصاحبة.

خامساً: موجهات عامة:

١. يحظر على المصارف منح تمويل لأي من الأنشطة والمجالات/ الجهات/ الصيغ التالية:

i. الأنشطة والمجالات:

- أ. المتاجرة في العملات الأجنبية.
- ب. شراء الأسهم والأوراق المالية.
- ج. سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة.
- د. المتاجرة في رصيد الإتصالات واستخداماته.
- هـ. شراء الأراضي والعقارات عدا المسموح بها وفق الضوابط المنظمة.
- و. شراء السيارات عدا المسموح بها وفق الضوابط المنظمة.
- ز. شراء الذهب ومخلفاته.
- ح. التجارة المحلية عدا الاستثناء الخاص بتمويل التجارة المحلية لقطاع التمويل الأصغر.
- ط. الاستيراد عدا مدخلات الانتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) والصناعي
- ث. السلع الاستراتيجية والماكينات وآليات ومعدات الحرفيين والمهنيين وفق الضوابط المنظمة.



ii . الجهات:

- أ . الحكومة الاتحادية.
- ب . حكومات الولايات والمحليات.
- ج . شركات صرافات النقد الأجنبي.
- د . شركات التحاويل المالية.

iii . الصيغ:

- أ . التمويل بصيغة المضاربة المطلقة.
- ب . التمويل بصيغتي المضاربة والمشاركة لأعضاء مجالس إدارات المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

٢ . على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية الإلتزام بالتالي:

- i الاستمرار في التهيئة والإعداد للعمل بالنظام المصرفي والمالي المزدوج.
- ii استيفاء ضوابط بنك السودان المركزي تجاه العملة النظيفة ومحاربة التزيف.
- iii الإلتزام بضوابط وموجهات وكالة الاستعلام والتصنيف الإئتماني.
- iv التهيئة لمتطلبات استخدام نظم الدفع والتسويات الإلكترونية الإقليمية العربية والأفريقية والكوميسا.
- v التهيئة لمتطلبات تحرير التجارة في الخدمات في المنطقة القارية الأفريقية الحرة ودول الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى ومنظمة التجارة الدولية.
- vi استيفاء متطلبات الرقابة والإشراف والاستقرار المالي لدول الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى.
- vii استيفاء الحد الأدنى من أمن المعلومات المصرفية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
- viii استيفاء ضوابط بنك السودان المركزي فيما يتعلق بالحوكمة.
- ix الإلتزام بالمعايير الدولية للنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.
- x تفعيل سوق ما بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- xi التهيئة للحصول على التصنيف الإئتماني من مؤسسات التصنيف الإئتماني الدولية .



على جميع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية العاملة بالبلاد العمل وفقاً لأحكام هذا المنشور اعتباراً من الأول من يناير للعام ٢٠٢٣، ويعتبر منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠٢٢ الصادر بتاريخ : ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لاغياً.

صدرت تحت توقيعي في يوم الخميس الخامس من شهر جمادى الآخرة لسنة ١٤٤٤ هـ

الموافق التاسع والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٢٢ م.

حسين يحيى جنقول

محافظ بنك السودان المركزي